مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

التعمير الكولونيالي في المغرب من خلال حي الأحباس
دراسة وثيقتين غير منشورتين

غيثة بناني

باحثة الدكتوراه بجامعة الحسن الثاني

مفتشة المباني التاريخية لجهة الدار البيضاء

وزارة الشباب والثقافة والتواصل – المملكة المغربية

مُلَخّص

هذا المقال عبارة عن قراءة في وثيقتين غير منشورتين، تهمان حي الأحباس (الحبوس) بالدار البيضاء، الذي تم تشييده خلال الفترة الكولونيالية، والذي يعد نموذجا على التصور الحضري والمعماري الفرنسي، في المدن المغربية، ومعبرا عن سياسة الفصل بين الأوروبيين والأهالي؛ وتقدم الوثيقتين معطيات جد هامة سواء ما تعلق منها بالمستوى الإداري، حيث يميط اللثام عن كيفية سير عملية تشييد الحي، والجهات المتدخلة فيها، وطبيعة علاقاتهم؛ أو ما تعلق بالمستوى المالي، حيث يقدمان فكرة عن بعض من مصاريف تأسيس الحي؛ أو ما تعلق بالمعطيات المعمارية، حيث يقدم فكرة عن المعطيات المعمارية، وهو ما يسهم في فهم تطور الحي على المستوى المعماري، وطبيعة الرؤية الكولونيالية لحي أريد له أن يكون موطنًا للأهالي؛ كما تتضمن الوثيقتان إشارات لأعلام ومؤسسات لعبت دورًا أساسيًا في صياغة الرؤية التعميرية الكولونيالية .

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٨ يوليو ٢٠٢٣

تاريخ قبول النشر: ١٠ أغسطس ٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:

حي الأحباس؛ ليوطي؛ الكولونيالية؛ التعمير؛ الحماية الفرنسية؛ الدار البيضاء

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2023.241298

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

غيثة بناني. "التعمير الكولونيالي في المغرب من خلال حي الأحباس: دراسة وثيقتين غير منشورتين".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد الواحد والستون؛ سبتمبر ٢٠٢٣. ص ١٧٥ – ١٨٢.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: ritaben90@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

كانت مدينة الدار البيضاء القلب النابض للرؤية الاستعمارية على المستوى الحضري، والتي عمل الماريشال ليوطي على تطبيقها معماريا، بشكل جلي من خلال ما عرف ب"القرية الحبسية" والتي ستصبح فيما بعد حي الحبوس أو الأحباس. هذا الحي عكس التصور التعميري الكولونيالي، الذي استند في تصميم أحياء الأهالي إلى تصميمات معمارية جديدة تمزج بين العناصر التقليدية للمدينة المغربية والأسلوب الحديث. في هذا المقال تتم دراسة وثيقتين غير منشورتين، محفوظتان بأرشيف المغرب، ضمن رصيد مصلحة الأحباس[١]، وهما يقدمان صورة عن طبيعة سير عمليات تشييد الحي، والمؤسسات المشاركة في هذه العملية، ومستويات تدخل كل منهم.

أولاً: تاريخ التعمير والتهيئة الحضرية بمدينة الدار البيضاء وحي الأحباس

عرفت مدينة الدار البيضاء منذ نهاية القرن التاسع عشر تزايدا مهولا لسكانها نتيجة توافد المهاجرين من كل أنحاء المغرب، بسبب المكانة التجارية والاقتصادية التي صارت تحتلها المدينة، وأيضا لتطور أعمال ميناءها. وقد اهتم المقيم العام هوبير ليوطي بشكل خاص بمدينة الدار البيضاء، وهكذا مباشرة بعد توقيع معاهدة فرض الحماية الفرنسية على المملكة المغربية بتاريخ ٣٠ مارس ١٩١٢، كلف المهندس المعماري هنري بروست -الذي تم تعيينه حديثًا مديرًا للقسم الخاص للهندسة المعمارية وخطط المدن-بوضع أول تصميم تهيئة خاص بالمدينة.

غير أنه أمام عدم تمكن قدرة المدينة القديمة على استيعاب الوافدين الجدد، ارتأت سلطات الحماية إنشاء مدينة جديدة خاصة بالساكنة المحلية "الأهالي"[٢] خارج المسورة، وعلى هامش المدينة الأوروبية الجديدة (الجاري بناؤها)، وذلك تطبيقا لتصور ليوطي في الفصل بين السكان المحليين (الأهالي) والسكان الأوروبيين، أو ما يعرف ب"عزل المغاربة عن الأوربيين"، وقد جسد بروست هذه الرؤية في أول مخطط توجيهي للمدينة سنة ١٩١٥، والذي تم فيه وضع تصور للحي الجديد الذي سيُعرف باسم "القرية الحبسية"، والذي سيتضمن جميع خصائص المدينة التقليدية المغربية من حيث الشكل، ومن حيث مكوناتها.

تحكمت في اختيار موقع المدينة عدة عوامل، إذ هدفت إلى أن "يُمَكِّن المزارعين القادمين من الريف، والعمال في الميناء والمصانع من البيع أو الشراء، أو الصلاة أو الترفيه دون الذهاب إلى المدينة الأوروبية"[٣]. كما أتاح موقع "القرية الحبسية"[٤] التحكم في القوافل والبضائع وتفادي عبورها عبر المدينة الأوروبية، "وتظهر الخريطة الطبوغرافية لسنة ١٩١٤ أن الاهتمامات التجارية أدت إلى تجمع المخازن والمستودعات والمتاجر على الطرق الرئيسية، التي تربط الضواحي بالمدينة الأصلية، حيث كان من الممكن الوصول إلى الميناء الذي كان لا يزال في مرحلة النمو في ذلك الوقت"[٥].

في هذا السياق، جاء تأسيس "القرية الحبسية" جنوب شرق مدينة الدار البيضاء على طريق مديونة، بالقرب من القصر الملكي؛ بعد تبرع تاجر يهودي بالأرض المسماة "بحاير كرازم" للسلطان مولاي يوسف والتي تبلغ مساحتها أربعة هكتارات، سيمنحها هذا الأخير إلى الأحباس، ثم سيتم شراء الأرض المجاورة للقطعة الأرضية التي بلغت مساحتها خمسة هكتارات من ورثة "حاييم بن دحان"، ومن تم بدأ الشروع في إحداث هذا الحي، حيث قسمت الأرض الى أربعة أجزاء خصص الجزء الأول منها لبناء قصر السلطان، بينما خصص جزئين لبناء كل من درب سيدنا لإيواء العاملين بالقصر، ودرب خاص لحاجب السلطان وحاشيته، فيما خصص الجزء الأخير لبناء أحياء سكنية لفائدة المغاربة المحليين "الأهالي"، وهو المعروف حاليًا بحي الحبوس"[٦].

وهكذا، انطلقت أشغال بناء الحي الجديد بتمويل من مؤسسة الأوقاف، وتم تكليف المهندس المعماري ألبير لابراد بتصميمه، لكن بعد نقله لمدينة الرباط سنة ١٩١٧ لبدء بناء الإقامة العامة[٧]، سلم المشروع للمهندسين أندري كادي وإدمون بريون.

وقد تم بناء حي الأحباس عبر مراحل سلمت من خلالها بقع تتضمن مجموعة من المنازل والمحلات التجارية ومسجد، واعتمد المهندس في تصميمه على إعادة خلق البيئة التي اعتاد عليها المغاربة من خلال دمج

وتوفير جميع مكونات المدينة الإسلامية من حيث المرافق الأساسية والمعايير والزخارف.

ثانيًا: تقديم حول الوثيقتين محط الدراسة

احتفظ أرشيف المغرب بمجموعة من الوثائق، ترجع إلى فترة تأسيس وبناء الحي، وهي عبارة عن سلسلة من المراسلات والقرارات الصادرة عن مصالح تابعة للإقامة العامة، أو تابعة لوزارة عموم الأوقاف، أو جداول مصاريف أشغال تهيئة حي الأحباس، أو دفاتر إحصاء ممتلكات الأحباس وموظفيها.

من بين هذه الوثائق، وثيقتان موضوع هذا المقال، تُؤرخان لبدايات الحي وأعمال بنائه، وتمثلان لحظة مهمة في تاريخ حي الحبوس. فهما تؤكدان على أهمية الحي كنموذج للتنمية الحضرية في المغرب، وتعكسان الاهتمام الفرنسي بالمحافظة على التراث الثقافي المغربي، وهما عبارة عن مراسلات رسمية مخطوطة باللغة الفرنسية على شكل مسودة وهي موجهة من السيد طوريس الى كل من وزارة عموم الأوقاف (الوثيقة رقم ١١٧) والمهندس كادي (الوثيقة رقم ١١٨).

الوثيقة الأولى: الوثيقة رقم ١١٧ عبارة عن مذكرة موجهة لوزارة عموم الأوقاف من طرف السيد "طوريس" بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٢١. وتتكون من عنوان "مذكرة للوزارة" على يساره رقم "٤٥" ثم عرض الرسالة يمتد على صفحتين، وفي أسفله توقيع المرسل مرفوق بمكان وتاريخ الإرسال. تحمل الوثيقة تعليقات بتاريخ وتوقيع في الهامش، كما تظهر استخدام ألوان مختلفة من أقلام الحبر، بما في ذلك اللون المستخدم لتوقيع المرسل والذي يظهر مرة أخرى على الصفحة الأولى، وفي الهامش على اليسار مع رقم ربما يكون تسجيلًا (أو أرشفة). تمت إضافة الرقم على التاريخ في أعلى الصفحة الأولى أيضًا باستخدام لون آخر. كما يمكن مشاهدة علامة صغيرة مرسومة بقلم آخر على اليسار.

الوثيقة الثانية: الوثيقة ١١٨، عبارة عن رسالة من السيد "طوريس" بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٢١، موجهة إلى المهندس "كادي"، يخبره فيها بتطور المحادثات مع الوزارة، وإرسال طلب التمويل إليها، وللوقوف على التنسيق بينه وبين المؤسسات الأخرى اللازمة لاستكمال المشروع. تحمل الوثيقة على اليسار حروف تشير الى الجهة المرسلة بشكل مختصر « SCH [٨]» يأتي أسفلها موضوع الرسالة هنا "القرية الحبسية " " village indigène"، وتحمل على اليمين تاريخ الإرسال والمرسل إليه، وعرض الرسالة عبارة عن نص مكتوب باليد باللغة الفرنسية يمتد على صفحتين وأسفله توقيع باسم المرسل "طوريس". تحمل كذلك بالهامش تعاليق برقم وتاريخ النص.

ثالثًا: نص الوثيقتين مترجمًا إلى اللغة العربية

١/٣-ترجمة الوثيقة رقم ١١٧ إلى اللغة العربية

مذكرة للوزارة

بموجب المذكرة رقم ٣٤ بتاريخ ١٧ فبراير، قامت مصلحة المراقبة بإعلام الوزارة بانتهاء أشغال الفندق والحوانيت بقرية الأهالي للدار البيضاء.

أثناء زيارته لعين المكان، تلقى رئيس مصلحة المراقبة مقترحات من طرف السيد كادي بخصوص تهيئة وتحسين القطاع الذي شيد به الفندق والحوانيت، وهي كالتالي:

١- تهيئة الساحة المتواجدة بين حوانيت الحدادين والصباغين وتشمل: تسوية الأرض، غرس الأشجار، بناء شرفات مدعمة بأعمدة على الأقل بجهة الحدادين المعرضة للشمس والمغطاة جزئيا بالدالية كما بمدينة فاس.

٢- نفس التهيئة في مقابلة الحوانيت الكائنة بقرب المقهى المغربي بالقرب من الطاحونة. هذه الحوانيت تتعرض كثيرا للشمس في فصل الصيف وإن لم تتدخل وزارة الأحباس، فإن "المكترين" سيستعملون أقمشة وأغطية ذات منظر مسيء لحماية أنفسهم.

٣- عمل الأرضية تحت الأروقة بالحصاة على الطريقة العربية تفاديا لحفرها من طرف المكترين لوضع النفايات.

٤- صباغة أجزاء من أعمال النجارة بالبنايات المشيدة، فبعض أعمال النجارة لم يتم صباغتها من قبل والخشب يتشقق ويتعفن سريعا. وهو ما سيستدعي

استبدال معظم الأبواب والنوافذ خلال وقت قصير إذا لم يتم صباغتها.

٥- عمليات غرس متنوعة بالمجمعات المبنية والمبرمجة.

سيتولى السيد كادي تنفيذ كل هذه الأشغال الصغيرة التي تبلغ تكلفتها إجمالا حسب تقديراته ثلاثة وعشرون ألف فرنك تقريبا، وترى مصلحة المراقبة أنه من المناسب الاستفادة من تجربة السيد كادي الممتازة مع الأحباس، حتى يتم تنفيذ الأشغال المطلوبة من أجل إعطاء قرية الأهالي مظهر جميل ونظيف.

إذا وافق سمو الوزير على هذا الرأي، فإننا نطلب منه التفضل بتوقيع الشيك التالي باسم ناظر الدار البيضاء ليسلم هذا المبلغ للسيد كادي عند طلبه، والذي سيقدم تدريجيا كافة المبررات اللازمة. كما هو الحال بالنسبة للعشرة آلاف فرنك الموضوعة في حوزته وفقا للمراسلة عدد ١٣٦٢٣ من أجل تنفيذ أشغال صغيرة بقرية الأهالي (تهيئة آبار، عمليات غرس، تهيئة محيط الأشجار...).

وفقًا للمعلومات الأولية الواردة من الدار البيضاء، فإن عملية كراء الفندق والحوانيت في قرية الأهالي التي تتبعها الناظر حديثا أعطت نتائج مرضية. وهذا تشجيع للتقدم في المشروع المنجز.

الرباط ٢٥ فبراير ١٩٢١

طوريس

٢/٣-ترجمة الوثيقة رقم ١١٨ الى العربية

م.م.أ (مصلحة مراقبة الأحباس)

القرية الحبسية

٢٦ فبراير ١٩٢١

المهندس المعماري السيد كادي

الدار البيضاء

أتشرف بالجواب على مراسلتكم المؤرخة بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٢١ المتعلقة بأشغال التهيئة المراد إنجازها بالقرية الحبسية والتي تطلبون صرف تسبيقا بثلاثة عشرون ألف فرنك للناظر من أجلها. ب. الكراء الحبي لمصلحة الفنون الجميلة لمجموعة حوانيت مخصصة للمعلمين.

١- بخصوص النقطة الأولى، لقد أرسلنا إلى الوزير مذكرة مفصلة مركزين على ضرورة تنفيذ الأعمال المذكورة مرفقة بشيك بقيمة ثلاثة وعشرون ألف فرنك أرجو منه توقيعه وإرساله مع التعليمات إلى الناظر.

نتمنى أن يوافق السيد الجاي على طلبكم وطلبي.

علاوة على ذلك، تجدون في المرفقات نسخة من رسالتي إلى بلدية الدار البيضاء بخصوص أعمال الصرف الصحي، وتهيئة الساحة المتواجدة بين الحدادين والصباغين. سوف تتمكنون من محادثة السيد رابو بالأمر قريبًا.

٢- بالنسبة للنقطة الثانية، من المفهوم أنني ملزم بإجراء مقابلة مع السيد ريكارو رئيس مصلحة الفنون المغربية, من أجل التحقق من قبول مصلحته التكفل بكراء الحوانيت و توزيعها بين المعلمين. سوف أبقيكم على اطلاع بالأمر.

وبما أن الوضعية المالية لمصلحة الأحباس لا تسمح بقبول تبرعات ولو لمصالح عمومية، فإنني لست متأكدا من قبول السيد ريكار الدفع لهذه الحوانيت والحوانيت المجاورة تم تأجيرها للتو في المزاد العلني.

وحتى إن قبلت الوزارة التنازل عن مبدأ المزاد، فلن تقبل بإنقاص السعر ولا أتوفر على أي طريقة لإجبارها على ذلك خاصة بالنظر لأحوالنا المادية.

لكي أتمكن من مناقشة الأمر مع السيد ريكار على أسس سليمة، أرجو منكم إعلامي عبر الهاتف أو من خلال مذكرة صغيرة بثمن كراء الحوانيت المجاورة.

أشكركم على تفانيكم في قضية الأحباس وتقبلوا سيدي خالص التقدير.

توقيع طوريس.

رابعًا: تعريف بالشخصيات والمؤسسات الواردة في الوثيقتين

طوريس: يعتبر السيد طوريس مرسل الرسالتين أعلاه، وهو من "فرنسيي إفريقيا الشمالية" وكان من الأوائل على رئاسة مصلحة مراقبة الأحباس، حيث كان ثالث من شغل هذا المنصب منذ إنشائه بعد كالديرارو وبيارناي، وقاد هذه المصلحة خلال الفترة ما بين ١٩٢٠ و١٩٣٧ تاريخ تقاعده، وقد مكنه "تكوينه الإداري المميز، ومعرفته باللغة العربية وبالإسلام ومؤسساته بشمال إفريقيا من جعل الوزارة تتبنى التدابير الضرورية للحفاظ على الإيرادات عند مستوى كاف لتغطية جميع الرسوم.

الوزير احمد الجاي: تم ذكره في الوثيقة ١١٨ في السطر السابع، كان أحمد الجاي موظفًا سابقًا في المخزن، وتم تعيينه سنة ١٩١٢ كمدير عام للأوقاف، ثم بعد عامين تم تعيينه كوزير للأوقاف، وظل في هذا المنصب حتى سنة ١٩٢٧، لعب دورًا هامًا في إعادة هيكلة الأوقاف من خلال تعاونه الذي اعتبره ضروريًا مع خدمة مراقبة الأوقاف.

المهندس كادي: مهندس معماري، كان هو المشرف على مشروع بناء وتطوير حي الحبوس، بالتعاون مع المهندس المعماري إدمون بريون، وقد شغل مكانة مهمة في هذا المشروع.

مصلحة مراقبة الأحباس: تعد من المؤسسات الجديدة المنشأة من طرف سلطات الحماية من أجل مواكبة النظام الإداري الجديد الذي أسسته، وقد كلفت هذه المصلحة بعدة مهام تخص تسيير عمل وزارة عموم الأوقاف والتنسيق بينها، وبين سلطات الحماية، خاصة وأن موظفي الوزارة لم يكونوا يجيدون اللغة الفرنسية، وعملت على عدة أوراش من أهمها حي الأحباس. كانت تقوم هذه المصلحة "بإعداد حساب إدارة جميع النظارات في نهاية كل سنة ومشروع ميزانية السنة التالية، تشكل ملفات المزاد العلني (بيع وتأجير المباني)، وكانت مسؤولة عن أكبر أعمال البناء والترميم بجميع أنواعها...وتدير الحساب المفتوح في بنك الدولة باسم "وزارة الأحباس" وتعد الشيكات، وتتابع جميع الإجراءات أمام المحاكم الفرنسية.

وزارة عموم الأوقاف: أقدمت سلطات الحماية على إعادة هيكلة مؤسسة الأحباس[٩] عبر خلق مديرية عامة للأوقاف بمقتضى ظهير ٢٠ ذو القعدة ١٣٣٠ الموافق ل ٣٠ أكتوبر ١٩١٢ قبل تحويلها إلى وزارة عموم الأوقاف حسب ظهير ٢٣ رمضان ١٣٣٣ الموافق ل ٤ غشت ١٩١٥.

ويقضي ظهير ٨ شعبان ١٣٣١ (الموافق ل ٣١ يوليوز ١٩١٣) بدور الوزارة في مراقبة تسيير النظار التابعين لها في كل أرجاء المملكة للأوقاف العمومية وكذا دورها في مراقبة أوقاف الزوايا والأوقاف الخاصة. ووظفت الوزارة موظفين مغاربة حصريًا تحت الإشراف والمراقبة الضيقة لكن متحفظة لبعض المسؤولين الفرنسيين[١٠].

يعتبر الناظر من أهم موظفي الوزارة وممثلها على المستوى المحلي، ويتكلف بتسيير أملاك الأحباس الموجودة في المجال التابع له والحفاظ على صيانتها وإعداد تقييم مالي للأشغال اللازمة لعرضه على الوزير. يقف الناظر كذلك على عملية كراء المحلات وبيع المحصول وإنجاز المعاوضات[١١] وفق القانون.

خامسًا: قراءة في الوثيقتين

تشير هاتان الوثيقتان إلى دور دائرة المراسلات التي شهدت بداية إنشاء حي الحبوس، والتي ساهمت في تنسيق العمل بين أصحاب المصلحة المختلفين في هذا المشروع، ومن بين الأطراف الرئيسية المشاركة في هاتين الرسالتين، يمكن تحديدهما على النحو التالي: وزارة الحبوس، وخدمة مراقبة الحبوس، والمهندس المعماري المشرف على المشروع أندريه كاديه.

ويظهر هذا الدور التنسيقي من خلال هاتين الوثيقتين حيث يتوجه السيد طوريس بمراسلة كل من الوزارة لإعلامها بمطالب المهندس المكلف بأشغال بناء وتهيئة حي الأحباس وبالطلب منها صرف أو توفير المبلغ اللازم. من جهة أخرى يخاطب السيد طوريس المهندس كادي لإعلامه بتطور المحادثات مع الوزارة وأيضا للوقوف على التنسيق بينه وبين المؤسسات الأخرى اللازمة لاستكمال المشروع.

تضمنت الوثيقتان تحسينات بالبنايات الأولى في الحي (الفندق والحوانيت والمقهى العربي والمطحنة)، حيث يتضح من خلال الوثيقتين أن حي الأحباس في هذه المرحلة شهد بناء فندق وحوانيت، وكذلك تمت الإشارة إلى مقهى عربي ومطحنة، وهو ما تؤكده نصوص أخرى من وثائق أرشيف نظارة الأوقاف وكتاب "جيزلين مفر"[١٢] حول الحي الصادر سنة ٢٠١٨.

بخصوص الفندق: يتعلق الأمر بالفندق المتواجد في أقصى زنقة سيدي عقبة من جهة طريق مديونة وهو اليوم محل للنجارة، وباتت الغرف الموجودة به إما مستودعات للخشب أو غرف للإيواء، ويشير التاريخ المنقوش أعلى القوس arcade المتواجد أمام مدخل الفندق إلى سنة ١٣٣٨ هجرية الموافق ل ١٩١٩ ميلادية. مما يؤكد مرة أخرى معلومات الوثيقة ويثبت أنه من أوائل البنايات التي بنيت في الحي.

تجدر الإشارة، أن أقدم تاريخ لنقش في الحي، يوجد بزنقة حاجي في مقابل الفندق ويرجع إلى سنة ١٣٣٧ هجرية الموافق ل ١٩١٨، ومن خلال قراءة "جزلين مفر" لتاريخ الحي نستنتج من خريطة التواريخ أن القسم الذي بني في نفس فترة بناء الفندق هو صف الحوانيت المتواجد بمقابل الفندق، يمين زنقة عقبة، وهذا القسم بني قبل سنة ١٩٢١ وهو تاريخ الوثيقتين محط الدراسة.

من جهة أخرى، فإن الظهير الشريف الصادر عن السلطان مولاي يوسف بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٤٥ ه الموافق ١٨ يناير ١٩٢٧ المسجل بوزارة الأوقاف بعدد ١٧٠٢ بتاريخ ٢٠ شعبان الموافق ٢٣ يناير ١٩٢٧، والمتواجد بأرشيف نظارة الأحباس يبين أن الحي بني عبر مراحل متتالية، شهدت كل مرحلة بناء قسم[١٣] يتضمن مجموعة من البنايات. ويتضح أن القسمة السادسة شملت بناء فندق كبير ورحى ومقهى عربية و٣٤ محلاً تجاريًا.

فيما يخص الطاحونة فإن الدراسة الطوبونيمية لأزقة الحي قد أفضت إلى احتمال تواجدها بزنقة الماكينة، وتعود هذه التسمية إلى لفظة macchina باللغة الإيطالية حسب كتاب "جيزلين مفر" وهو الاسم الإيطالي للطاحونة الذي اعتمده المغاربة.

خَاتِمَةٌ

تسلط هاتان الوثيقتان غير المنشورتان الضوء على الجهود التي بذلت في تأسيس هذا الحي، والمؤسسات المتدخلة في العملية، إضافة إلى ما يقدمه من معطيات معمارية وتاريخية، تسلط إضاءات جديدة على تاريخ التعمير بالحي ومستوياته، ويمكن أن تسهم إلى جانب وثائق أخرى في رسم كرنولوجيا تعميرية للحي.

الملاحق

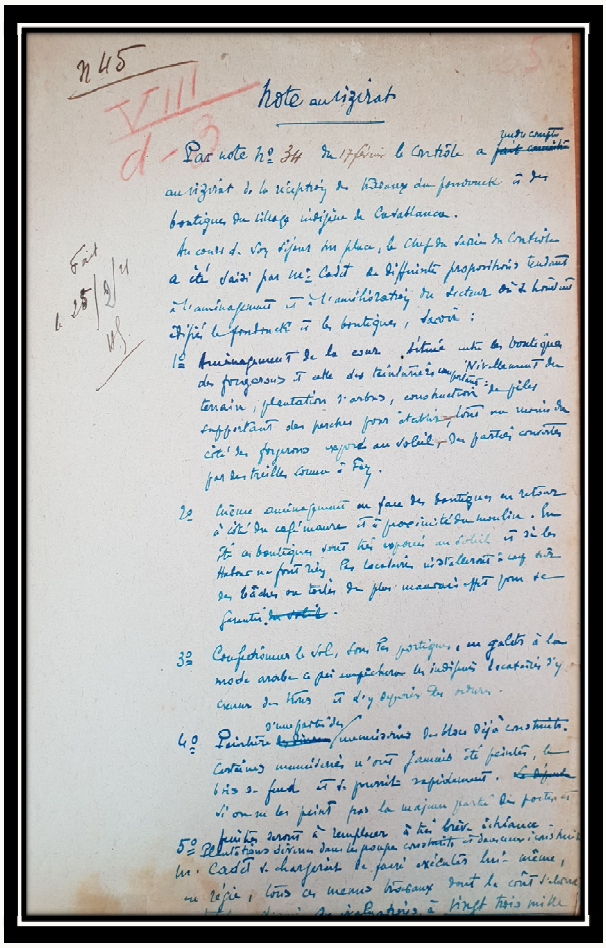

صورة للصفحة الأولى للوثيقة رقم ١١٧

تصوير الباحثة

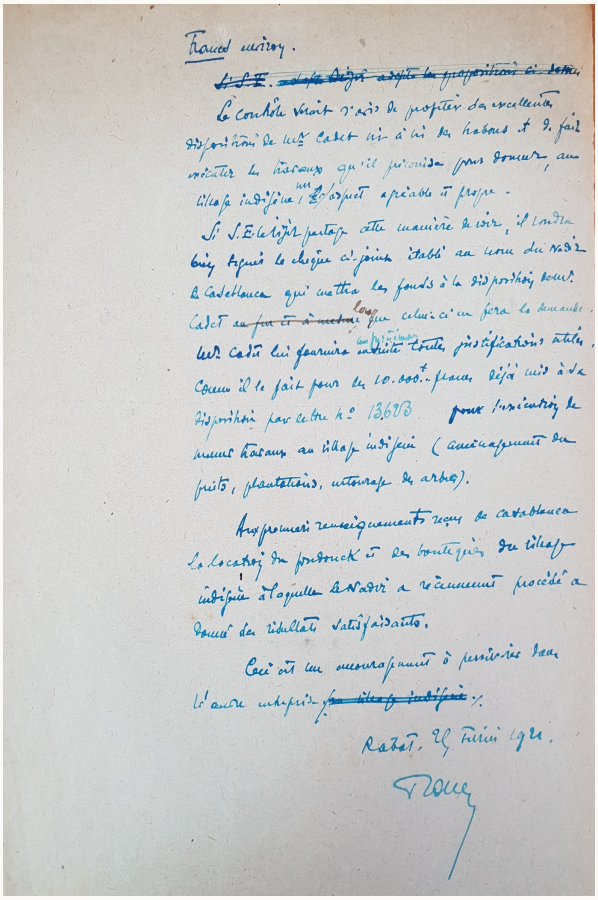

صورة للصفحة الثانية للوثيقة رقم ١١٧
تصوير الباحثة

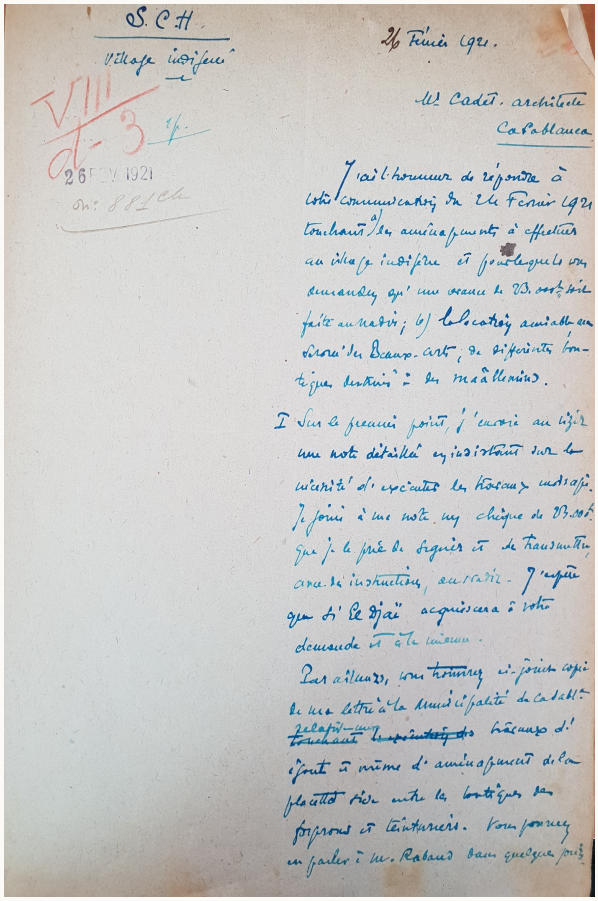

صورة للصفحة الأولى للوثيقة ١١٨
تصوير الباحثة

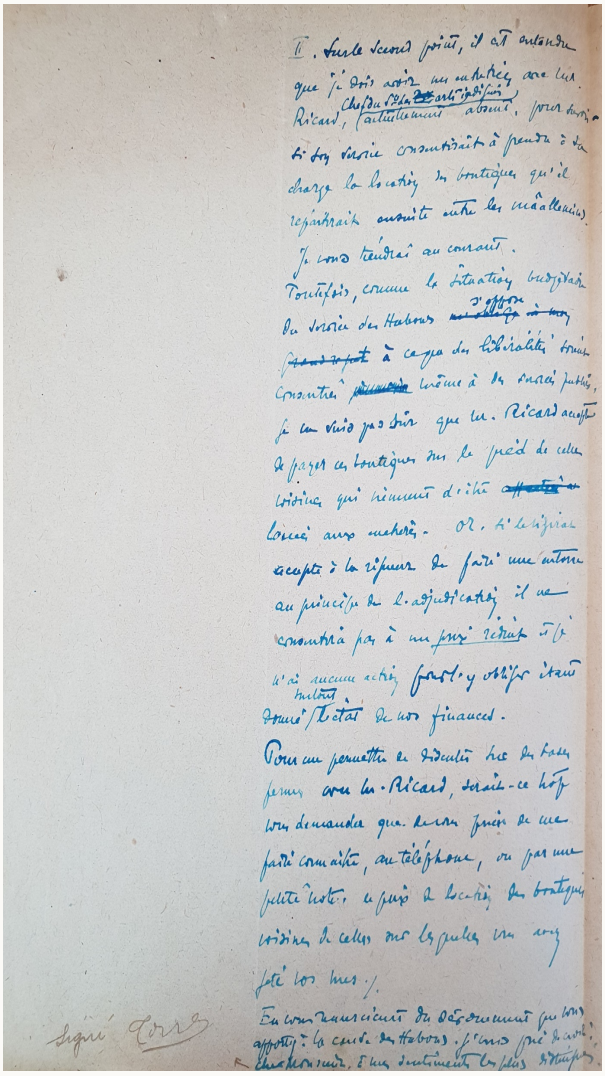

صورة للصفحة الثانية للوثيقة ١١٨

تصوير الباحثة

الاحالات المرجعية:

(١) أرشيف المغرب مؤسسة عمومية أحدثت سنة ٢٠٠٧، من أجل صيانة التراث الأرشيفي الوطني وتكوين أرشيف عام وحفظه وتنظيمه وتيسير الاطلاع عليه، ويتكون رصيد مصلحة الأحباس، المحدثة من طرف سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب سنة ١٩١٢ والتابعة لمديرية الشؤون الشريفة، من مجموعة وثائق إدارية مختلفة متكونة من مراسلات متبادلة بين مديري الإدارة ونظار أحباس المدن المغربية، تخص مواضيع متنوعة (تسيير الموظفين، ترميم وصيانة أملاك الأحباس، عمليات الإحصاء، تسوية الخلافات ...)

(٢) تستعمل لفظة "indigène" في النصوص الفرنسية للإشارة للساكنة المحلية.

(3) ROYER Jean, L'urbanisme aux colonies et dans les pays tropicaux; communication et rapports du Congrès International de l'Urbanisme aux Colonies et Dans les Pays à Latitude Intertropicales, Tome premier, 1932, Delayance Editeur, LA-CHARITE-SUR-LOIRE, une ville créée spécialement pour les indigènes à Casablanca par Albert. LAPRADE ; p 94

(٤) "القرية الحبسية" هو الاسم الذي تم إطلاقه على حي الحبوس، كما يعرف اليوم، في المراسلات المخزنية إلى غاية سنة ١٩٢٣ حيث تحول الاسم المتداول للإشارة للحي في هذا النوع من الوثائق إلى "المدينة الحبسية". وتقابل هذه التسمية في الوثائق باللغة الفرنسية كما هو حال الوثيقتان موضوع المقال تسمية " village indigène"

(5) Idem p 71.

(6) MEFFRE Gislhaine, DELGADO Bernard, Quartier Habous à Casablanca : Une nouvelle médina dans la métropole, 2018, Editions la Croisée des Chemins, p71

(7) Idem 3 p. 98.

(٨) من خلال دراستنا لوثائق الأرشيف، استنتجنا أن هذه الحروف تشير إلى Service Contrôle Habous وهي مصلحة مراقبة الأحباس التي تم إنشائها من طرف سلطات الحماية لمتابعة ومراقبة وزارة عموم الأوقاف.

(٩) يعتبر الوقف أو الحبس محط اهتمام المسلمين قديما وحديثا، وقد خصصت مداخيل الأحباس للإنفاق على المساجد والمدارس والمارستانات وتنظيف الشوارع وتوزيع المياه العذبة وكل ما فيه المصلحة الإسلامية. وارتبط عمل الأحباس بـ "النظار" ومهمتهم إدارة الأوقاف تحت إشرافهم ومراقبتهم الشرعية مع الالتزام بصرف مداخيلها طبقا لإرادة الواقفين.

(10) LUCCIONI Joseph, «Les fondations pieuses «Habous» au Maroc depuis les origines jusqu'à 1956», Impr. Royale, 1982, p 165.

(١١) ورد مصطلح معاوضة (جمعه معاوضات) في وثائق الأرشيف المدروسة ويعني في المفهوم الفقهي، عقد يعطي كل طرف فيه نفس المقدار من المنفعة التي يعطيها الطرف الآخر. وتشير هنا إلى تعويض أرض ملك لطرف ما دعت الحاجة لحوزتها بأرض أخرى بقيمة مماثلة.

(12) Meffre G., Delgado B., « Quartier Habous de Casablanca, une nouvelle médina dans la métropole », La croisée des chemins, 2018.

(١٣) وقد تم ترقيم هذه الأقسام حيث أشارت الوثائق إلى ١٩ قسمًا وهو المصطلح المستعمل في الوثائق للإشارة إلى مجموعة بنايات مكونة من دور ومرافق (حمامة فران، حوانيت...).